

التنمية البشرية مطلب ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية

- الإشارة إلى واقع الجزائر -

Human development: a necessary requirement for economic development in developing countries

- Algeria as a reference -

الدكتور / طالم علي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر

talem_83@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية ومستلزمات تحقيقها مع الإشارة إلى مركباتها وخصائصها في الدول النامية، ثم مناقشة واقع هذه المركبات ومكانة الجزائر ضمن دليل التنمية البشرية، ثم التوصل إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون تحقيق تنمية بشرية باعتبار أن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها، ولم تتمكن الدول النامية عامة والجزائر خاصة اللحاق بركب الدول المتقدمة بسبب غياب البعد الإنساني فيها.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، التنمية الاقتصادية، دليل التنمية البشرية.

Abstract:

The purpose of this study is to identify the historical development of the concept of human development and the requirements of its achievement, with reference to its compounds and characteristics in developing countries, and then discuss the reality of these compounds and the place of Algeria in the human development index. It was concluded that economic development cannot be achieved without achieving human development cause it's the instrument of development and purpose, and the developing countries in general and Algeria in particular could not catch up with the developed countries because of the absence of its human dimension.

Key words: Human Development, Economic Development, Human Development Index.

مقدمة:

لقد كان موضوع الإهتمام بالإنسان كمحور تدور حوله التنمية وتلخص " إلا إذا تمت بمشاركته ومن أجله، كملتظم " من الفكر التنموي إشارات حول علاقة الإنسان بالتنمية الاقتصادية في كتاباتظر " واد الأوائل الذين ألفوا في هذا الميدان، غير أن " الإعتناء بالإنسان تصاعد في أواخر عقد الخمسيناتوبداية الستينيات في سياق الحديث عن الإستثمار البشري، أو مفهوم رأس المال البشري أو التنمية البشرية، أين أخذ هذا المفهوم عدّة أبعاد منها العدالة في توزيع عوائد النمو وإشباع الحاجات الأساسية والعيش في رفاهية، هي كلها مفاهيم أو مصطلحات تستعمل في إطار السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية وعلى أن الإنسان هو الوسيلة والغاية في نفس الوقت لعملية التنمية.

من هنا فإن " الإستثمار الأمثل هو الإستثمار في العقول والكفاءات البشرية، فالغلبة في عصرنا الحالي للإنسان القوي نشأة وتعلما، تأهيلا وتدريباً، الإنسان الذي يستطيع من خلال قدرته وكفاءته التغلب على معوّقات التنمية التي تواجهه، وبالتالي يجب على البلدان النامية وخاصة الجزائر أن تقوم بالتخطيط والإستثمار الجيد في العنصر البشري .

إشكالية الدراسة: يتساءل الكثير عن سبب تفاوت مستويات التنمية بين الدول وبالأخص بين المجموعتين النامية والمتقدمة، ومنه أصبحت قضية التنمية تطلب إشراك القوى البشرية في التنمية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف. وعليه يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي: **مهلّا سرّ بقاء العديد من الدول تسبح في حلقة التخلف، وما مكانة التنمية البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية عموماً وفي الجزائر خصوصاً؟.**

أهمية الدراسة: إزدادت أهمية التنمية البشرية في السنوات الأخيرة باعتبارها المعيار الجوهرى في تقييم المجهودات الإنمائية في الدول وخاصة النامية منها، كما أن موضوع الإهتمام بالإنسان هو المحور الذي تدور حوله التنمية ولا تصح إلا إذا تمت بمشاركته ومن أجله، وعليه لا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادية من دون الحديث عن التنمية البشرية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور مفهوم التنمية البشرية عبر الزمن وما هي مستلزمات تحقيق هذه التنمية مع الإشارة إلى مركباتها وأهم خصائصها في الدول النامية هذا ضمن الشق النظري من جهة، ثم تحليل واقع هذه المركبات الفرعية وترتيب الجزائر وفقاً لدليل التنمية البشرية هذا ضمن الجانب التطبيقي من جهة أخرى. عموماً نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- الإلمام بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية البشرية؛
- تسليط الضوء على واقع مركبات التنمية البشرية في الدول النامية وحالتها في الجزائر؛
- الخروج بجملة من النتائج وتقديم أخرى من المقترحات أملاً في تحقيق تنمية بشرية مقبولة.

المنهج المستخدم في الدراسة: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمت مناقشة تطور مفهوم التنمية البشرية بشكل وصفي، ثم القيام بتحليل هذا المفهوم وواقعه في الجزائر حسب الإحصائيات المتاحة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نقوم بمعالجة المحاور التالية:

- المحور الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية ومستلزمات تحقيقها؛
- المحور الثاني: مركبات التنمية البشرية وواقعها في الدول النامية؛
- المحور الثالث: تشخيص وضعيّة التنمية البشرية في الجزائر.

المحور الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية ومستلزمات تحقيقها

لقد مرّ مفهوم التنمية البشرية بالعديد من المراحل على مرّ السنين، وقام هذا المفهوم على أساس توسيع الخيارات أمام الناس مع اشتراط توافر لبنات مترابطة تشكل دعائم التنمية البشرية.

1- التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية: برز مصطلح التنمية البشرية كمفهوم تنموي منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، لقد جاء بديلاً لمصطلحات تنموية متعددة مثل تنمية الموارد البشرية، تنمية العنصر البشري، تنمية رأس المال البشري، حيث أطلق هذا المصطلح على العملية التنموية الهادفة إلى جعل البشر هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية.

عند مراجعة الجذور الأولى لهذه المصطلحات نجد أنها كانت تعني تحسين قدرة الموارد البشرية وتنميتها من خلال الإستثمار فيها، عن طريق التعليم والعناية الصحية وتسهيل انتقال القوى العاملة والتدريب لرفع إنتاجيتها وزيادة مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أنّ الولادة الأولى لنظرية رأس المال البشري قد تم الإعلان عنها في بداية الستينيات من القرن العشرين من قبل 'نيودور شولتز'.

لقد أوضح شولتز في دراسته أنّ الإستثمار في رأس المال البشري هو السبب في تحقيق الإنتاجية المرتفعة للأقطار ذات التكنولوجيا المتقدمة؛ يُضيف بأنّ الموارد البشرية لها بعدان بعد كمي يعبر عنه بعدد الأفراد القادرين على العمل، ونسبة الأيدي العاملة التي تمارس أعمالاً مفيدة، وساعات العمل التي تقضيها في أداء عملها. بعد نوعي يتمثل في المهارات والمعرفة والأشياء التي لها خواص مشابهاة، بحيث تؤثر بشكل عملي على القدرات البشرية للقيام بعمل منتج⁽¹⁾ يفرق شولتز بين أنواع الإنفاق المختلفة، حيث يبين أنّ هناك ثلاثة أنواع:

- إنفاق على الإستثمارات الرأسمالية مثل شراء الآلات والمعدات وغيرها؛
 - إنفاق إستهلاكي مثل: الإنفاق على السلع والخدمات الإستهلاكية المختلفة؛
 - إنفاق له وجه إستثماري وإستهلاكي ويضم الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم الرسمي والتدريب خلال العمل وبرامج تعليم الكبار وهجرة الأفراد والعائلات للحصول على فرص وظيفية أفضل؛
- هناك أيضاً الأخير هو الذي يحسّن القدرات البشرية، يقرّر أخيراً أنّ الإستثمار البشري يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل، بدون تنمية رأس المال البشري سيكون الوضع صعباً وسيسود العمل اليدوي ويزداد معدّل الفقر ما عدا هؤلاء الذين لديهم دخل خاص بهم.

تطوّر نظريات بعد ذلك إلّا أنّها بقيت تعالج نفس الأبعاد تحت عناوين مختلفة، لكن في السبعينيات من القرن نفسه حدث تحوّل في تحديد أهداف التنمية، فبعد أن كان غالب التركيز على متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي كهدف للنمو الإقتصادي، الدّعت لتبني أهداف أخرى ترتبط بالعمل على التخفيف من حدّة الفقر لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، زيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية.

أمّا في الثمانينيات فقد كانت سنوات الأزمات الاقتصادية، حيث كان الإهتمام بالإصلاح والنمو الإقتصادي على سبيل الأولويات يعطى الإقتصاديين إهتماماً يذكر للآثار السلبية المحتملة التي تركتها هذه الإصلاحات والسّياسات على الناس، ممّا حدا بالأمم المتحدة ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تبني ولادة مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية يُنظر من

خلاله إلى الناس كغايات ووسائل للتنمية، أكثر من النظر إليهم كوسائل للتنمية فقط، وأصدرت تقريرها الأول عام 1990 بعنوان تقرير التنمية البشرية.

أخيراً أضيف بُعد آخر لعملية التنمية البشرية لا يقتصر على تحقيق التنمية البشرية حسب المفهوم السابق، وإنما يضيف له بعد الإستدامة، حيث أصبح المفهوم الجديد يجمع بين بعدين من أبعاد التنمية، الأول متمثل في تلبية إحتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة، دون الإضرار بإحتياجات الأجيال اللاحقة، هو البعد الثاني (بعد الاستدامة)، لقد أُطلق على هذا المفهوم بالتنمية البشرية المستدامة. هناك العديد من التعاريف ذات الصلة بالتنمية البشرية نشير إلى بعضها فيما يلي:

- قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره سنة 1990 تعريفاً للتنمية البشرية. أشار إلى أنها توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، بتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، من أن يكتسبوا العطفة التي تطوّر قدراتهم وتساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالانجاز وإحترام الذات⁽²⁾.

يتفق البنك الدولي في هذا مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في أنه يختزل التنمية البشرية إلى مجرد عملية توسيع خيارات الناس، لقد جاء في تلخيص لتقرير البنك الدولي الصادر في العام 2003 عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يلي: "إن التنمية هي في الحصلة النهائية، تنمية بشرية نوعية نحو معيشة أفضل، مع خيارات وفرص أوسع لتمكين الإنسان من تحقيق قدراته، بالإضافة إلى الضمانات غير المادية التي تميز المجتمعات المتقدمة كالمساواة في المعاملة، حرية الاختيار، التعبير عن الرأي وفرص المشاركة في عملية إدارة الحكم"⁽³⁾.

- التنمية البشرية ليست هي التنمية التي تؤدي إلى نمو إقتصادي وحسب، بل هي التي تسمح إلى جانب ذلك بتوزيع مكاسبه بعدالة بين الأفراد، بالحفاظ على البيئة بدلا من تخريبها، تدعيم قدرات البشوتعزّز إندماجهم في مجتمعاتهم بدلا من هميشهم.

- بناءً على سبق يمكن صياغة مفهوم التنمية البشرية: 'عبارة عن عملية تنمية مستدامة تهدف إلى الإستثمار في قدرات الأفراد من خلال تحسين مستواهم التعليمي، الصحي والغذائي بهدف ترقية قدراتهم وكفاءاتهم، سعياً لتعظيم الإنتاجية تحقيقاً لمعدلات نمو متزايدة ومستمرة مع تلبية إحتياجاتهم على كافة عناصر المجتمع بالشكل العادل الذي يضمن مستوى الرفاهية، يضاف إلى ذلك إمكانية المشاركة في العملية التنموية المستدامة في إطار الموارد الإقتصادية المتاحة'⁽⁴⁾.

هكذا يبدو أن مفهوم التنمية البشرية أوسع وأشمل حيث يتضمن العديد من العناصر التي تجعل من الصعب تحديده بشكل دقيق، فالتنمية البشرية عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادية والمعنوية عبر الزمن، ويعني هذا المفهوم ضرورة حصول الفرد على جميع إحتياجاته المادية من غذاء ومسكن لائق، تعليم يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل، مستوى صحي، بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والإجتماعية وحرية الإبداع وحقه في الإستمتاع بوقت الفراغ، الأمر الذي من شأنه أن يدعّم مسيرة التنمية في الإتحاف للصّحيح⁽⁵⁾.

2- مستلزمات تحقيق التنمية البشرية: تقوم التنمية البشرية على أساس توسيع الخيارات أمام الناس، هذا المبدأ يشترط توفير لبنات متراصة تشكّل دعائم التنمية البشرية، لقد تناولها تقرير التنمية البشرية لسنة 1996 في النقاط الآتية⁽⁶⁾:

2-1- التمكين بعد التمكين شرطاً أساسياً لتوسيع قدرات الناس، توسيعاً ينطوي على زيادة الخيارات ومعلّث زياً أداة الحرّية، فالتّمكن يعني تمكين الناس من الصّحّة الجيدة حتّى حرّروا من الأمراض وتمكينهم من التّعليم حتّى حرّروا من الجهل والامية وتمكينهم من دخل مناسب حتّى حرّروا من الجوع.

2-2- التّعاون: يعيش الناس داخل شبكة إجتماعية معقّدة تبدأ بالأسرة وتصل إلى الدّولة وانتماء الفرد إلى هذه الشّبكة يفرض عليه الإحساس بالمسؤولية نحوها، تنطوي التنمية البشرية بالضرورة على إشغال الناس بالطريقة التي يختارونها لكي يعيشوا معاً، لأنّ الشعور بالتماسك الإجتماعي القائم على الثقافة والقيم والمعتقدات المشتركة هو الذي يشكل التنمية البشرية الفردية.

2-3- الإنصاف بنصّ النّظر عن الإنصاف في توزيع الثروة والدّخل، فإنّ التنمية البشرية تقتضي رأياً أوسع من ذلك، حيث تسعى إلى تحقيق الإنصاف في القدرات الأساسية والفرص. ففي هذا المجال ترى أنّه ينبغي أن يأخذ كل فرد نصيبه الكامل من الغذاء وأن يحصل على فرصة التّعليم والعمل.

2-4- الإستدامة تقتضي التنمية البشرية المستدامة حاجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم، ومن ثم فهي تنطوي على اعتبارات الإنصاف فيما بين الأجيال.

2-5- الأمن تعرّض الناس باستمرار في البلدان النامية والبلدان المتقدّمة على حدّ سواء لخطر الجريمة أو العنف أو البطالة وانعدام العمل الذي يمثل المصدر رئيسي لانعدام الأمن، حيث أنّه يقضي على حق الناس في الحصول على الدّخل وعلى إمتيازات أخرى.

نستخلص ممّا تقدّم أنّ التنمية البشرية تقوم على عنصر أساسي ومهم وهو التّمكن أي جعل الإنسان قادراً على السيطرة على خيارات التنمية البشرية الثلاث: الحياة الصّحية الخالية من العلل، التّعليم والمعرفة، والحصول على دخل للعيش الكريم. تعتبر التّعاون ضروري بين الناس كونهم يعيشون جماعياً، كما تقتضي وجود العدل والإنصاف في توسيع الخيارات بين الناس والتوزيع العادل للثروة بين الأجيال الحالية والقادمة.

المحور الثاني: مركّبات التنمية البشرية وواقعها في الدّول النامية

التنمية البشرية تركز على جانبين أحدهما تكوين القدرات البشرية وتنميتها من خلال توفير وتحسين كل ملثّ تعليم، الصّحة، التغذية والدخل، الآخر هو إستخدام الأفراد للقدرات المكتسبة في الأغراض الإنتاجية.

1- التّعليم: تناولت التنقيط البشرية التّعليم من ثلاثة زوايا رئيسية الزاوية الأولى إهتمت بتوفير التّعليم بوصفه أداة لإكتساب التقانة (لتكنولوجيا) الزاوية الثانية ركّزت على ربط التعليم بإحتياجات سوق العمل، في حين طرحت الزاوية الثالثة التّعليم بوصفه حقاً إنسانياً أساسياً يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس إعدادهم للعمل فقط.

خلال مرّبط التّعليم بإكتساب التقانة تمّت التوصية بالتركيز على التّعليم التقني والتّدريب المهني بدل التوسّع في التّعليم العام، يبدو أنّه مع نهاية الستينيات وخلال السّبعينيات طرح التساؤل حول العلاقة بين زيادة الإستثمارات في (التعليم والتدريب والمهارات) والمهن المحدودة التي يتطلّبها المجتمع المنتج.

يُعدّ التّعليم من المؤشّرات المهمّة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع، فالإلمام بالقراءة والكتابة يُعد الخطوة الأولى لإكتساب المعرفة وفي الوقت الذي أخذ فيه التغير التقني يؤثّر في مظهر من مظاهر الحياة، لقد إكتسب التّعليم أهمية خاصة

كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوقت نفسه. فالتوسع الذي شهدته الأنظمة التعليمية للدول الصناعية بالتحليل المستمر والتعليم المفتوح إستجابة لطبيعة التغير المتسارع للتغير التكنولوجي في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك لإستيعابه والمشاركة فيه.

لا بد من التأكيد على أن ما توصلت إليه إحصائيات الدول المتقدمة من تطور تكنولوجي، إنما هو نتاج العملية التعليمية والتدريب والذي يحسن القدرات البشرية ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وهو الذي تعود فوائده على التنمية البشرية، فالارتفاع المستمر في مستوى التعليم والمهارة للقوة العاملة لم يعد مجرد مظهر من الإنعكاسات الإجتماعية لحركة النمو وإنما أصبح بسبب التقدم التكنولوجي الكبير الذي تعيشه البشرية في هذه الحقبة من المستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاجية ومن ثم مواصلة النمو⁽⁷⁾.

إن مجتمعا تسوده الأمية يصعب فيه تكوين إرادة للتقدم في التنمية، كملصعب فيه توفير عناصر المناخ الإجتماعي الذي يحفز على الفطنة ويعمل لها ويستفيد منها، كانت هذه هي مأساة عدد كبير من الدول النامية التي حاولت أن تنمي اقتصاداتها مستندة إلى عامل واحد هو زيادة الإستثمار المادي، لكنها فشلت ولما إستيقظت من سباتها بعد عقود من الإستقلال حاولت الإهتمام بهذه الأداة، على الدول النامية وفي سبيل عدم ضياع مواردها الاقتصادية والبشرية أن تأخذ في عين الإعتبار إحتياجات بلادها المستمرة للقوى البشرية على إختلاف درجاتها ومستوياتها، بحيث تكون البطالة فيها في أضيق الحدود، لذلك وجب أن تقوم بحسب دقيق لمعرفة إحتياجاتها المستقبلية للقوى البشرية العاملة المدرّبة.

تعاني البلدان النامية مشاكل عدّة في قطاع التعليم سواء كان ذلك في الكمية أو في النوعية، فإخفاض مستوى التعليم وارتفاع مستويات الأمية عبات في وجه التنمية عموما والتنمية البشرية خصوصا. حسب تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادر سنة 2013 أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين عامي (2005-2008) في موريتانيا قدّرت بـ 58% وفي مالي قدرت بـ 31.1% ونسب تعكس إرتفاع كبير جدا للامية في هذه البلدان، بينما ترتفع نسب الإلمام بالقراءة والكتابة في البرازيل إلى 90.3% وفي مصر إلى 72% وهي نسب متوسطة لكنها غير كافية إذا ما قُورنت بالبلدان المتقدمة مثل فرنسا التي بلغت بها نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 100%.

2- الصّحة: توجد هناك علاقة سببية تبادلية بين الصّحة والنمو والصّحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنقلاب حيث أن الصّحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم والعيش حياة إنتاجية أطول، كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية. الأثر الإيجابي للصّحة على النمو يتطلب إلزام الأجر بالإنتاجية، فالفرد عندما يشعر أن تحسن الإنتاجية سوف يزيد أجره فإن هذا يحفزه على بذل مجهود أكبر، أما إذا كان تحسن الصّحة يعكس على الإنتاجية دون الأجر فإن الأثر النهائي قد لا يكون في صالح النمو. كملؤثر الصّحة على النمو غير مباشرة وذلك من خلال زيادة فاعلية التعليم، فالطلبة ذوي الصّحة الجيدة يكونون أقدر على التحصيل العلمي، من ثم تزداد من إنتاجيتهم بمعدل أعلى.

لقد إنتهت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن زيادة الدخل تؤدي إلى رفع مستوى الصّحة النفسية والبدنية، غير أن هلاكت يترتب فيها زيادة الدخل يرافقتها زيادة الإقبال على إستهلاك بعض السلع المضرة بالصّحة، كما أشارت نفس الدراسة إلى أن التدخل الحكومي بهدف تحسين الصّحة العامة قد يكون له آثار سلبية على الصّحة العامة من جانب آخر. فتدخل الحكومة لحماية البيئة من التلوث قد يرفع تكلفة الإنتاج لدى بعض المنشآت مما يحفزها على الإستغناء عن جزء من العمالة وتخفيض الأجور ومن ثم تخفيض دخول العمّال الأمر الذي قد يؤثر سلبا على مستوى الصّحة⁽⁸⁾.

الجدول رقم (01) فهد الأطباء ومعدّل الوفيات لبعض الدول

البيانات	معدّلات عدد الأطباء لكل 1000 نسمة خلال الفترة (2010-2005)	معدّلات الوفيات للأطفال أقل من 5 سنوات عدد الأطفال المتوفين من كل 1000 مولود
البرازيل	1.7	17
مصر	2.8	19
موريتانيا	0.1	75
مالي	0.1	99
فرنسا	3.5	36

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، تقارير التنمية البشرية (2000، 2010، 2013).

من الجسولقاً يتّضح أنّ عدد الأطباء منخفّض في الدّول النامية مقارنة بالبلدان المتقدّمة وذلك حسب التقرير الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2013، حيث يصل عدد الأطباء لكل ألف نسمة خلال الفترة (2010-2005) ما بين 2.8 في مصر و0.1 في موريتانيا و1.7 بالبرازيل في حين نجد 36 طبيب في فرنسا، الجدير بالملاحظة إرتفاع نسبة الوفيات للأطفال الأقل من 05 سنوات فنجد 99 مولود يموت لكل 1000 مولود في مالي و75 في موريتانيا و17 بالبرازيل، أمّا في فرنسا نجد 3.5، هذا ما يعكس الفرق الشّاسع في الوضع الصّحي في البلدان النّامية مقارنة بالمتقدّمة.

3- الفقر وتوزيع الدّخل تعاني البشرية من مشاكل كبرى على جميع الأصعدة، إلّا أنّ مشكل الفقر يبقى المعضلة الأكثر أهمية نظراً لتعدّد أبعاده وسبل معالجته. لقد جرت العادة أن يقع تناول قضية الفقر من حيث هو ظاهرة إقتصادية إجتماعية عادية مألوّفة موجودة في جميع المجتمعات وتزخر آداب الشّعوب بالإشارات إلى الفقراء والأغنياء، كما لا تخلو الأدیان من ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء بإعتبار الفقر محنة لهؤلاء وإمتحان لأولئك.

الفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحدّ الأدنى من الشروط الإقتصادية والإجتماعية التي تمكّن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، الفقر له أبعاد وأشكال متعدّدة، هناك بعد إقتصادي، إنساني وسياسي غير أنّنا في هذه النّقطة سوف نركّز على الجانب الإقتصادي للفقر، هذا البعد يرى بأنّ الفقر يعني قدرة الفرد على كسب المال، على الإستهلاك وعلى التّملك أمّا البعد الإنساني فينظر إلى فقر على أنّه عدم تمكّن الفرد من الصّحة، التّربية، التّغذية، الماء الصّالح للشّرب والمسكن، هذه العناصر التي تُعتبر أساس تحسين معيشة الفرد (9).

حسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2002 فإنّ نصيب الفرد من الدّخل المحلي الإجمالي في الجزائر وجنوب إفريقيا كان على التوالي (5308 دولار، 9401 دولار) خلال سنة 2000، إرتفعت في سنة 2007 إلى 7836 دولار في الجزائر، 7740 دولار في جنوب إفريقيا (10) نلاحظ أنّ هناك إرتفاعاً في معدّلات نصيب الفرد مقارنة بين السنتين المذكورتين وذلك راجع للجهود المبذولة في التنمية الإقتصادية بالبلدان النامية، غالباً ما تكون بسبب إرتفاع قيمة الثّروات التي وهبها الله لهذه البلدان.

يبقى نصيب الفرد من الدّخل الوطني في البلدان النامية ضعيف مقارنة بالدّول المتقدّمة، خلال سنة 2000 كان نصيب الفرد من الدّخل على سبيل المثال (27918 دولار، 2675 دولار، 19472 دولار) (11) على التوالي في كل من كندا، اليابان واسبانيا،

لترتفع حسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للعام 2009 إلى 35812 دولار في كندا، 33632 دولار في اليابان، 31560 دولار في إسبانيا.

نشير إلى أن هناك العدالة في توزيع الدخل بين شرائح السكان المختلفة في كل البلدان النامية والبلدان المتقدمة، إلا أن الوضع في البلدان النامية والبلدان الفقيرة أكثر سوءاً كما أن معظم الدول المتقدمة تنعم بوجود طبقة عريضة من السكان دخلها معتدلة.

المحور الثالث تشخيص وضع التنمية البشرية في الجزائر

بعدما فرض الإقتصاد المعرفي نفسه كحقيقة عالمية وأصبحت التقنية لغة العصر بسبب ثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أصبح يشكل نمطاً جديداً لحياة الأفراد وتعاملاتهم ونتيجة لكل ذلك كان لا بد من وضع تدابير وخطط من طرف الحكومات للإلتحاق بالركب العالمي، كتنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف المعيشة، هذا ما قامت به الحكومة الجزائرية ولكن للأسف في وقت متأخر سواء على مستوى التعليم، أو الصحة أو الدخل.

01- قطاع التعليم: التعليم شرطاً أساسياً لا غنى عنه لبناء مجتمع يسعى لمحاربة التخلف، يصون الموارد ويؤمن شروطاً معيشية لائقة، لذلك ينبغي على الحكومات أن ترسم إستراتيجيات طموحة تؤكد على قيمة التعليم ومزاياه بالنسبة للأمم.

1-1- التربية الوطنية: استفاد قطاع التربية الوطنية في إطار برنامج التنمية للفترة (2010-2014) من غلاف مالي قدره 852 مليار دينار، موجهة أساساً نحو تطوير ودعم البنى التحتية للقطاع، من خلال إنجاز أكثر من 3000 مدرسة ابتدائية وما يفوق 1000 إكمالية وما يزيد عن 2000 معساة دعم بين داخلية، نصف داخلية ومطاعم.

1-2- التكوين المهني: قطاع التكوين المهني هو أيضاً من القطاعات التي تُعنى بالتعليم والتكوين بالجزائر، مع زيادة الإهتمام به أصبحت لديه وزارة مستقلة لها قدرات ومميزات خاصة بها، نلاحظ أن الهياكل الخاصة بها قد بلغت سنة 2005 ما يقارب 635 مركزاً للتكوين المهني وعدد الملاحق بلغ 243 بلغ عدد المسجلين سنة 2005 ما يقارب 243695، مع سنة 2010 بلغ عدد المتخرجين فقط ما يقارب 200000، كما استفاد القطاع من غلاف مالي قدره 178 مليار دينار جزائري لإنجاز أكثر من 300 معساة للتكوين والتعليم المهنيين خلال المخطط الخماسي (2010-2014).

1-3- التعليم العالي: الحكومة كل الإمكانيات المتوفرة لتحسين وتطوير هذا القطاع الحساس، لقد بلغ عدد المسجلين في التدرج سنة 2007 ما يقارب 952067 الب والمسجلين في ما بعد التدرج بلغ 48764، كما كان عدد الجامعات سنة 2007 حوالي 26 جامعة و16 مركزاً جامعياً و02 معاهد وطنية و03 مدارس وطنية عليا للأساتذة ومدرسة عليا للتعليم التقني و09 مدارس عليا. نلاحظ بعض الثبات في عدد الهياكل الجامعية، لقد وضعت الحكومة مشروعاً بغرض إعداد الجامعة، فقامت بتدعيم القطاع بـ 04 مدارس عليا و10 مدارس تحضيرية و03 مراكز جامعية تستقبل مليوني طالب، من أجل تعزيز الجهد الوطني الموجه نحو مقابلة الطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية والهياكل المرافقة خصوصاً للقطاع خلال الفترة (2010-2014) مبلغ 868 مليار دينار جزائري لتوفير 600000 معساة بيداغوجية و400000 سرير (12).

أهم مشكلة يعاني منها البلد تكمن في هجرة الأدمغة القادرة على خلق القيمة المضافة وبالتالي المساهمة في إحداث التنمية، وبقي إستنزاف هذه الطاقات في تزايد بسبب ما تعانيه من تمهيش، مشكلة ثانية تكمن في قلة ثقة المؤسسات المحلية في الكوادر الوطنية خصوصاً في جانب دراسة المشاريع.

02-قطاع الطفلة ص لقطاع الصحة حياً هاماً ضمن الأهداف الإنمائية للألفية خاصة ما تعلّق بصحة الأم والطفل، إستفاد في إطار برنامج الإستثمارات العمومية للفترة (2010-2014) غلاف مالي قدره 619 مليار دينار جزائري بهدف إنجاز أكثر من 1500 قاعدة صحية تشمل المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة والمصحات المتعددة الاختصاصات ومؤسسات صحية (13).

يلاحظ أيضاً محاولة تحسين طرق التكفل بالمرضى وذلك مع خلال الحفاظ على حق المواطن في العلاج ومجانيته في القطاع العمومي، كذا تعزيز شبكة المرافق الطبية بـ 1500 إنجازاً منها 377 مستشفى و 172 عيادة عمومية، وتظهر عمليات التحسين في توفير الطاقات البشرية للصحة، حيث بلغ عدد الأطباء المتخصصين 11000، من جهة أخرى مادة الإنفاق على القطاع بحوالي 500%، حيث وصلت إلى 240 مليار دينار جزائري سنوياً خلال سنة 2013 مع تشجيع إنشاء العيادات الخاصة، كل هذا أدّى إلى تراجع نسب الوفيات إلى الثلث، غير أنّ هذا لا يعني القضاء على جميع المشاكل الصحية.

03- الفقر وتوزيع الدخل الجزائر واحدة من الدول النامية التي وإن كانت برامجها وسياساتها الأولى مع بداية الإستقلال تهدف بالأساس إلى القضاء على التخلف بما في ذلك الفقر، هذه السياسات وإن شابه بعض القصور فكانت منحازة وبدرجة كبيرة تجاه المحرومين والفقراء بدون أي شائك، إلّا أنّ نوات الأخيرة شهدت الكثير من الضغوطات جعلت مسيرة التنمية تُعبر عن مسارها بشكل جذري.

المتنمّح الإحصائيات فيما يخص حالة الفقر في الجزائر، بالرغم من أنّ مؤشر الدخل لوحده لا يعكس طبيعة الظاهرة بشكل كامل، إلّا أنّنا سوف نعتمده كمؤشر رهفيّة الدراسة، ذلك لنقص بل لإنعدام المعلومات الإحصائية التي تُعبر عن هذه الظاهرة من مختلف الأبعاد.

الجدول رقم (02) تلوّن الأجر الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (1994-2015) الوحدة: دج

السنة	1994	1998	2001	2004	2007	2010	2013	2015
SMIG	4800	6000	8000	10000	12000	15000	18000	18000

المصدر: الدّيون الوطني للإحصائيات، الجزائر، نشرة 2015.

حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادر في سنة 2004 بأنّ معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كان سالبا بين سنوات (1985-2002)، حيث بلغ (-0.2%) بين أنّ سنوات التسعينيات كانت أفضل بكثير من السنوات الأتية بالنسبة للحالة الاجتماعية للفرد الجزائري، رغم أنّ هذا المؤشر ظهر موجبا خلال التسعينيات وخلال الفترة (1990-2002) بلغ هذا المؤشر 0.3%.

إستراتيجية مكافحة الفقر لا بدّ أن تركز على أربعة محاور كبيرة تتضافر فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف المحددة لهذه الإستراتيجية، وهي تسريع وتيرة النمو الإقتصادي كأساس لتقليص الفقر وتحسين تنافسية الإقتصاد والحدّ من تبعيّة للعوامل الخارجية، تثمين قدرات النمو والإنتاجية لدى الأفراد، تنمية الموارد البشرية والنفاذ إلى البنى التحتية الأساسية، أخيرا ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تستند إلى الحكم الرشيد وإلى المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر (14).

4- ترتيب الجزائر حسب دليل مؤشر التنمية البشرية: ينشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل سنة ومنذ عام 1990 تقريراً عالمياً حول التنمية البشرية (RDH)، وإستناداً إلى العمل الذي أنجزه 'AMARTYA Sen' فإنّ التقرير العالمي حول التنمية البشرية يُعدّ بمثابة جهد مبتكر يهدف إلى إعداد حصيلة حول التنمية في العالم ضمن منظور يركّز على الإنسان ويضع توسيع قدراته وخياراته والفرص الممنوحة له في صلب العملية التنموية دون التركيز على الجانب المالي.

إرتفاع مؤشّر التنمية البشرية لبلد ما على النحو الذي تمّ تصوّره يعني أنّ سكّان هذا البلد يتوفّرون على منظومة صحّية وتربوية جيّدة ودخل محترم، لقد جعلت الجزائر من رفاهية سكّانها الهدف الأساسي الذي ترمي إليه السياسات العمومية (15).

تُفيد بيانات الجدول الموالي رقم (03) أنّ التنمية البشرية في الجزائر عرف تطوّراً ملحوظاً، حيث عرف محطّات هامّة خلال مراحل تطوّره، مؤشّر الغنية البشرية بدأ في التحسّس سنة تلوى الأخرى حيث إنتقل من 0.704 سنة 2001 إلى 0.754 سنة 2007 أين احتلت المرتبة 104 عالمياً، بمعدّل تطوّر سنوي متوسط 0.7% المعدّل بقيت الجزائر ضمن قائمة الدول متوسّطة التنمية البشرية.

أمّا في سنة 2010 فقد إرتفع مؤشّر دليل التنمية البشرية إلى القيمة 0.710. إنتقل ترتيب الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسّطة إلى الفئات الأعلى للتنمية البشرية المرتفعة، يعود هذا التحسّس إلى البرامج التنموية التي طبّقتها الجزائر ابتداءً من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، إضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، كان الهدف من هذه البرامج لقضاء على الفقر، تحسين الخدمات الصحيّة والتعليم، توفير إمكانيّة الحصول على السكّن وعلى مياه شرب مأمونة... إلخ، لقد إستمرّ تحسّس مؤشّر دليل التنمية البشرية وبلغت قيمته 0.715 في سنة 2012.

أصدرت الأمم المتحدة في مارس 2013 تقريرها السنوي حول التنمية البشرية تحت عنوان 'نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متغيّر'. من التقرير بأنّ الجزائر حقّقت تنمية بشرية مرتفعة، حيث احتلّت المرتبة 93 عالمياً من أصل 186، أمّا عريضة فقد احتلّت المرتبة 57% بجانب نسبة الرضا عن الحياة المهنية بنسبة 57% بين هذا التقرير إرتفاعاً نسبياً في نسبة مشاركة المرأة الرّجل في عدّة مجالات (16).

لقد حقّقت الجزائر تقدّماً بثلاثة (03) نقاط عن تقرير التنمية البشرية الصّادر سنة 2011، حيث كانت في المرتبة 96 عالمياً، لكن وبالرغم من هذا التقدّم المسجّل تبقى الجزائر في المراتب الأخيرة بين الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة حسب تقرير التنمية لعام 2013، ثم تعود مجدداً للمرتبة 94 عالمياً خلال سنة 2015.

الجدول رقم (03) تطوّر دليل التنمية البشرية في الجزائر من 2001 إلى غاية 2015

السنة	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015
قيمة المؤشر	0.70	0.72	0.73	0.75	0.78	0.69	0.71	0.74
الترتيب	107	103	104	104	104	96	93	93

المصدّقون إعداد الباحث اعتماداً على تقارير التنمية البشرية للسنوات المعنية.

ما يلاحظ خلال هذا الترتيب أن الجزائر حققت تقدماً ما بـ 03 مراتب عن تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، لكن بالمقارنة بترتيب سنة 2010 نجد أنها تراجعَت بشكل كبير بعدما كانت مصنفة في المركز 84. كما ويكمن السبب في تراجعها خلال السنتين الأخيرتين إلى إدراج بلدان لم تكن موجودة في التقارير السابقة، التي يتجاوز مستوى تنميتها البشرية مستوى التنمية البشرية في الجزائر.

احتلت الجزائر عام 2013 المرتبة 93 عالمياً من بين 187 دولة شملها المسح في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 لصنادير عن الأمم المتحدة، بهذا تأتي الجزائر في المرتبة 111 عربياً وفي المرتبة الثالثة في منطقة المغرب العربي وراء ليبيا التي احتلت المرتبة 64متبة بتونس في المرتبة 94، خلال سنة 2015 احتلت نفس المرتبة 93، في ضوء المراتب التي حققتها الجزائر يمكن القول أن الإنجازات المحققة لا ترقى إلى مستوى الطموحات المنشودة مقارنة بالإمكانات الضخمة التي تتوفر عليها، فهناك العديد من الدول حققت مؤشراً أعلى من إمكانات متواضعة، وبالتالي فإن التجربة التنموية في الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة منها (17).

الجدول رقم (04): ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية لعام 2015.

مؤشر التنمية البشرية للبلدان العربية			مؤشر التنمية البشرية لدول أخرى مختارة		
الترتيب	البلد	قيمة المؤشر	الترتيب	البلد	قيمة المؤشر
33	قطر	0.856	01	النرويج	0.949
39	السعودية	0.847	04	ألمانيا	0.926
93	الجزائر	0.745	21	فرنسا	0.897
111	مصر	0.691	71	تركيا	0.767
123	المغرب	0.647	187	النيجر	0.353

المصدر: تقرير التنمية البشرية، تنمية للجميع، نيويورك، 2016، ص ص 22-24.

خاتمة: لقد أسهم الفكر التنموي للعقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين في إعطاء مفاهيم متعلقة بالعنصر البشري، تصب كلها في إطار الإعتراف بأهميته من منظور أنه مورد إقتصادي جوهري ينبغي التركز على سبل تنميته والاستثمار فيه.

المخططات التنموية في الجزائر ركزت على الجوانب المالية وراهنّت عليها لرفع نسبة النمو أملا في الوصول إلى تحقيق التنمية، لكن في الواقع لا تنمية إقتصادية حقيقية أُنجزت بالشكل الذي كان مأمولاً ولا تنمية بشرية تحققت بذلك الشكل المقبول، الأمية بين أفراد المجتمع الجزائري تشكل نسبة خطيرة وأصبح العزوف عن الدراسة واضحا للعيان ومستويات الفقر تتزايد باستمرار.

أهم النتائج المتوصل إليها:

يُعتبر الإنسان المحور الرئيسي في حلقة التنمية، إذ لا يمكن أن تكون هناك تنمية إقتصادية بدون تنمية بشرية، فالقيام بمجهودات نوقية للموارد البشرية كي تلعب دورها في التنمية تمر حتماً بتوفير ظروف صحّية، تعليمية وتربوية رفيعة المستوى.

- وإقلّسّ سياسات التنمية المتبعة في الدول النامية يكمن في السعي للوصول إلى نمط الحياة الغربية دون مراعاة لطبيعة الهيكل الإقتصادي والإجتماعي، ممّا خلق نوعاً من التنمية الرديئة قدّم ذلك عدم العدل في توزيع الدخل.

- فشلت نماذج التنمية المطبّقة في الدول النامية وبالأخص في الجزائر بسبب إهمال البعد الإنساني فيها، ولأنها لم تكن نابعة من خصوصيات هذا الأمل فتتوجّهها الحضاري، وإنّما هذه النماذج كانت مستوردة من بلدان تختلف عنها في الشكل وحتى في المضمون.

جملة التوصيات المقترحة: على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، ارتأينا إلى وضع جملة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية عموماً وبالجزائر خصوصاً والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- ضرورة إستمرار وتكثيف الجهود للإستثمار في رأس المال البشري بالدول النامية من خلال تحسين المستوى التربوي، التعليمي والصّحي، بإعتبار أنّ الإنسان هو المحرّك الرئيسي للتنمية هو غايتها، الأمر الذي يجعل القوّة العاملة أكثر إنتاجية.

- الإهتمام أكثر فأكثر بمختلف أطوار المنظومة التربوية بإعتبارها أهم جهاز يعتمد عليه في بناء قاعدة بشرية متينة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، مع حتمية توسيع ونشر المنشآت القاعدية وتوزيعها عبر مختلف أنحاء الوطن.

- يستوجب على الجزائر أكثر ممّا في وقت مضى الإهتمام والعناية بالبحث العلمي والإستشرافة لثمة فكّير في صُنع المعرفة، الإهتمام بالطّاقات الحيّة خاصّة الشّبابية منها من خلال إعتداد آلية صندوق وطني للبحث والتّطوير، القصد منه مكافئة المجتهدين.

قائمة الهوامش حسب تسلسلها في النص:

- ¹ الدّعمة إبراهيم مراد، التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 17-18.
- ² العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير (رأسية في مفهوم التنمية ومؤشّراتها)، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 2001، ص 36.
- ³ مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص 28.
- ⁴ الدّعرير من إجتهد الباحث إستنتاجا من التعاريف السابقة.
- ⁵ عبد الله علي، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 02، 2003، ص 104.
- ⁶ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1996، ص 55-56.
- ⁷ عدنان لود محمد العادري وهدى زوير مخلف الدّعمي، الإقتصاد المعرفي وإنعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 41-43.
- ⁸ عبد القادر عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 89-90.
- ⁹ عماري عمار، بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 07، 2007، ص 28-29.
- ¹⁰ PNUD, Human Development Report, 2009, p177.
- ¹¹ PNUD, Human Development Report, 2002, p163.
- ¹² بلعاطل عياش ونوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، مارس 2013، ص 15.
- ¹³ القينعي عز الدين، تقييم أثار البرامج الإستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 10، 2014، ص 134.
- ¹⁴ عماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.
- ¹⁵ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر، 2006، ص 09.
- ¹⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013 تقدم بشري في عالم متنوّع، نيويورك، 2013، ص 155.
- ¹⁷ يحيى تحسان، التنمية وتحدّيات النمو السّكاني السّريع في الجزائر، مجلة التّواصل، جامعة عنابة، العدد 40، 2014، ص 16.

قائمة المراجع والمصادر:

01. الدّعمة إبراهيم مراد، التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2009.
02. العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشّراتها)، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط02، 2001.
03. التّعريف من إجتهد الباحث إستنتاجا من التعاريف السابقة.
04. المؤتمر الدّولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، مارس 2013.
05. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر، 2006.
06. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1996.
07. القينعي عز الدين، تقييم آثار البرامج الإستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد10، ديسمبر 2014.
08. بلعاطل عياش ونوي سميحة، أليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، مداخله مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، مارس 2013.
09. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، تقدم بشري في عالم تنوّع، نيويورك، 2013.
10. مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط01، 2006.
11. عبد الله علي، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد02، 2003.
12. عدنان داود محمد العذاري وهدى زوهر مخلّف الدّعمي، الإقتصاد المعرفي وإنعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
13. عبد القادر عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
14. عماري عمار، بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد07، 2007.
15. حسان، التنمية وتحديات النمو السّكاني السّريع في الجزائر، مجلّة التّواصل، جامعة عنابة، العدد40، 2014.
16. PNUD, Human Development Report, 2002.
17. PNUD, Human Development Report, 2009.